بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
العميد الياس البيسري

الإدارة للنهوض بلبنان

ما من جغرافيا سياسية يمكن ان تسمى دولة بالمعنى الجدي لهذه الكلمة الا متى كان فيها وعلى ارضها ادارة حديثة في كل القطاعات والمؤسسات. اما الادارة الحديثة في هذا السياق، فهي تلك التي تحكمها الشفافية والقوانين العصرية، وتديرها عقول متخصصة غير شخصانية، وغير ملتزمة ولاءات ضيقة تنتمي الى عقليات متخلفة لا تخدم المصلحة العامة.

في لبنان، نتيجة للانهيارات المتعددة والتي توالت على كل المستويات، ونتيجة لعدم وجود خطط وبرامج تحديثية على مستوى قطاعات الدولة، ترهلت الادارة العامة التي تشكل الركيزة الاساسية في بنيان الدول وتطورها.

ما يعنينا في المديرية العامة للامن العام الاداء الاداري بكل جوانبه، وحتما الامني من ضمن النصوص القانونية حصرا والصلاحيات التي ناطها القانون بالمديرية. ولا اكشف سرا ان هذا الاداء تأثر الى حد ما جراء ما حصل على مستوى لبنان كبنيان متكامل اهتزت معظم قواعده الاساسية. والمديرية العامة للامن العام هي جزء من مؤسسات الدولة، فكان طبيعيا ان تتأثر كما غيرها من القطاعات العامة، حتى الخاص لم ينج منها فسقط وهو الان يسعى الى ان يلملم انهياراته ويخفف من خساراته.

هذا الكلام لا يندرج في معرضَيْ التفسير او التبرير، بقدر ما هو مصارحة مع الذات واللبنانيين والمقيمين، وذلك على طريق الاستمرار في بذل اقصى الجهود الممكنة، وحتى من اللحم الحي، لاعادة بث الحيوية والفعالية في عروق هذه المؤسسة التي يبذل عسكريوها كل ما في وسعهم لاداء مهماتهم على اكمل وجه. ويقيني ان هذا مستمد مما يظهره الضباط والمفتشون والمأمورون في المديرية العامة للامن العام من مناقبية والتزام قل نظيرهما في هذه الظروف القاسية، على الرغم من ان حالنا جميعا كما كل اللبنانيين، فنحن من هذا الشعب وملتزمون قسمنا الذي يختصر انبل كلمتين هما "خدمة وتضحية".

رفع مستوى الاداء الاداري، والمشاركة الفعالة في المهمات الامنية، ومكافحة التجسس والاتجار بالبشر وغيرها من المسؤوليات الوطنية، كلها امور تتطلب جهودا ذاتية ملتزمة النص الحرفي القانوني من جهة، والعزم على تنفيذ الواجبات من جهة اخرى. وهذا صحيح مئة في المئة، لكن ذلك لن يكون من دون احياء خطة عمل داخلية تضع الدور الامني للمديرية العامة للامن العام وخدماتها المدنية على السوية التطبيقية التي نطمح اليها، والتي ينبغي ان نتعاون لتجديد القها على الاقل. فما انتهت اليه احوال جميع المؤسسات والادارات العامة يستلزم نوعا من التضحية والجهد الاستثنائيين.

الدور الذي تنتهجه المديرية العامة للامن العام راهنا، ينبثق من مواد قانون انشائها وبنود نظام عملها، كما يرتكز على اعتماد اقصى حدود الشفافية من خلال التزام تطبيق القوانين. فالحرص الشديد يبقى، كما دوما، على تأمين الخدمات في سائر المكاتب والدوائر والمراكز وفي كل لبنان، بافضل جودة تستند الى المعايير الدولية منعا لأي تمييز بين مواطن ومقيم وايا تكن جنسية الاخير.

البرنامج الذي تسعى المديرية الى تطبيقه يرتكز ايضا بشكل اساسي على تعزيز القدرات المتاحة، منها زيادة اهمية المعرفة في انجاز الخدمات وانتشارها الواسع، وعلى قاعدة جوهرها الموارد البشرية التي تتميز بمهارات وخبرات راكمتها على امتداد سنوات خدمتها. وقد بدأ بالفعل العمل الجدي الذي ستتم من خلاله تنمية تلك القدرات وتوظيفها في الاتجاه الامثل، لتوفير كل الخدمات المتاحة والموضوعة في تصرف المديرية العامة للامن العام. ولن نألو جهدا لتأمين كل المتطلبات التي تساعد على ضمان حسن سير العمل في المديرية بدعم من السلطات الرسمية وثقة اللبنانيين بمؤسستهم.